الدور الاجتماعى للمرأة وأثره فى صناعة القرار وقوة الدولة "قطر أنموذجاً"

ساره إبراهيم الحسينى محمد[1]

الملخص:

تعد المرأة عنصرًا أساسيًا في بناء المجتمعات وتعزيز قوة الدول، حيث يتشكل دورها الاجتماعي من خلال تفاعل معقد بين العوامل الثقافية، الاقتصادية، والسياسية في دولة قطر، التي شهدت تحولات تنموية سريعة، برزت المرأة كشريك فاعل في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، التي تهدف إلى بناء اقتصاد مستدام ومجتمع متماسك، إن الدور الاجتماعي للمرأة، الذي يشمل مشاركتها في التعليم، العمل، والقيادة، يؤثر بشكل مباشر على جودة صناعة القرار، مما ينعكس على قوة الدولة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، فعلى سبيل المثال، ارتفاع معدلات تعليم المرأة القطرية ومشاركتها في القوى العاملة ساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي، بينما لا تزال التحديات مثل الفجوات الجندرية في الأجور ونظام الوصاية الذكورية تُشكل عوائق تحتاج إلى دراسة متأنية.

تعتبر النخبة الأكاديمية أحد أهم الفواعل المؤثرة في عملية صنع وتوجيه السياسات الداخلية والخارجية للدولة، وتصنف باعتبارها أحد أنواع النخب المجتمعية بشكل عام، وتمثل جزءاً لا يتجزأ من النخبة العلمية والفكرية والثقافية التي تضم الأدباء والمفكرين وأساتذة الجامعات والفلاسفة والعلماء وغيرهم، وعادةً ما يُستخدم مصطلح الأكاديمي لوصف القضايا التي تدور في أروقة الجامعات والمؤسسات التعليمية وتركز بصورة

1- باحثة ماجستير – كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

خاصة على الدراسة والتحليل أكثر من المهارات العملية والفنية، وتمثل "النخبة الأكاديمية " الفئة التي تحمل أعلى المؤهلات العلمية.

abstract

Women are a fundamental element in building societies and strengthening states. Their social role is shaped by a complex interaction between cultural, economic, and political factors. In Qatar, which has witnessed rapid developmental transformations, women have emerged as active partners in achieving Qatar National Vision 2030, which aims to build a sustainable economy and a cohesive society. The social role of women, which includes their participation in education, employment, and leadership, directly impacts the quality of decision-making, which is reflected in the state's economic, political, and social strength. For example, the high rates of Qatari women's education and participation in the workforce have contributed to enhancing social stability and economic growth. However, challenges such as gender wage gaps and the male guardianship system remain obstacles that require careful consideration. The academic elite is considered one of the most important influential actors in shaping and directing a state's domestic and foreign policies. It is classified as a type of societal elite in general, and represents an integral part of the scientific, intellectual, and cultural elite, which includes writers, thinkers, university professors, philosophers, scientists, and others. The term "academic" is usually used to describe the issues that take place in the halls of universities and educational institutions, focusing specifically on study and analysis rather than practical and technical skills. The "academic elite" represents the group that holds the highest academic qualifications.

المقدمة :

تتمتع المرأة بمكانة متميزة في المجتمع بوعيها وثقافتها ما على التأثير في الرأي العام وتشكيل قيم وثقافة المجتمع، وذلك بحكم طبيعة وظيفتها التدريسية لأجيال من الطلاب والمريدين في المدرجات الجامعية، ومن خلال إصداراتها العلمية ومشاركاتها الثقافية، ويعرفها البعض على أنها فئة من الفئات ومدى قدرتها وتأثيرها على المجتمع وتتميز بمستوى تعليمي وفكري عالٍ، مما يؤهلها للقيام بدور قيادي وتحمل أعباء المسئولية في المجتمع من خلال المساهمة في التدريس للطلاب الجامعيين في العديد من التخصصات العلمية والتقنية والأدبية والإشراف عليهم خلال مسيرتهم العلمية[1].

وتضم النخبة الأكاديمية أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، ويطلق عليهم "الصفوة" الأكاديمية، نظراً لعملهم داخل المؤسسات الأكاديمية العلمية، وتمييزاً لهم عن غير الأكاديميين الذين يعملون في المجالات الميدانية،ويرجع تميز هذه النخبة إلى الدورالأكاديمي الذي تقوم به داخل الجامعات،والجهد التثقيفي المجتمعي الذي تؤديه من خلال الكتابة في الصحف والحديث في وسائل الإعلام المختلفة، والمشاركة في المؤتمرات العلمية، وكذلك دورها المباشر في الحياة السياسية من خلال الاشتراك في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، أضف إلى ذلك دورها البحثي الهادف إلى إنتاج العلم والمقترن بمفهوم البحث العلمي الذي يهدف إلى تحقيق التطور والنهضة وبناء مستقبل أفضل[2].

([1]) محمد الفاتح حمدي، استخدامات النخبة للصحافة الإلكترونية وانعكاساتها على مقروئية الصحف الورقية، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات العامة، جامعة باتنة، 2009، ص 35 .

([2]) لمياء محسن محمد، استخدامات النخبة الأكاديمية الإعلامية لشبكات التواصل الاجتماعي والاشباعات المتحققة منها، رسالة دكتوراه، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام 2015، ص ص 69-70

لا توجد قواعد موضوعية متفق عليها لترشيد أحكام صانعي القرار في مسائل السياسة الخارجية، ولذلك تعاني بعض القرارات التي يتخذها المسئولون من مشكلات كعدم وضوح الأهداف أو عدم قابليتها للتطبيق، فضلا عن قيود الرأي العام التي تؤدي لتضييق نطاق الاختيار من بين السياسات البديلة المتنافسة، بالإضافة لاحتمالات تعارض هذه السياسات وتصادمها والذي ربما ينجم عن عدم التوافق في اتجاهات وقيم ومعتقدات متخذي القرار، أو عن التحيزات الشخصية لهم ما يؤدي إلى عدم التفكير في بعض البدائل التي يقتضي الموقف تحليلها وتقييمها، ما يؤدي في نهاية الأمر إلى اختيار سياسات خاطئة[1].

لقد أدي التعليم والعمل أيضاً إلي تقلص بعض الأدوار الأسرية للمرأة، وبصفة خاصة دورها الإنجابي ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية، فمن حيث الدور الإنجابي، أدت سيادة نمط الأسر النووية وأعباء العمل إلي تفكير الزوجين في التقليل من عدد الأطفال بحيث تقلص الحجم الفعلي للأسرة إلي خمسة أو ستة أفراد بدلاً من ثمانية أو تسعة، أما عن تقلص دور المرأة في التنشئة الاجتماعية، فمن المعروف أن التنشئة هي عملية اجتماعية يتحول بمقتضاها الفرد من كائن بيولوجي إلي كائن اجتماعي، وهذه العملية تجري علي يد العديد من الأفراد، وهم "المنشئون" وبخاصة الأبوان اللذان يقومات بعدة أدوار، كما تتوقف علي توافر العديد من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتضمن هذه المقومات ضرورة توفير شتي ألوان الرعاية المادية والصحية والاجتماعية للطفل حتي يكتسب شخصيته ويصبح سوياً من الناحية الإجتماعية، ولقد أدت التحولات الاجتماعية إلي تغير في التنشئة الاجتماعية من حيث المضمون، ومن حيث

(1)محمد البخاري، اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ، 17 أغسطس 2009 متاح على الرابط التالي:
http://bukharimailru.blogspot.com/2009/08/blog-post_17.html

الأفراد المؤدون لها، ومن حيث طبيعة المقومات التي يجب أن تتوافر لأدائها، فلم تعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية التي تضطلع وحدها بهذه الوظيفة، وتبينت مشاركة العديد من المؤسسات (الثقافية والاجتماعية والتربوية) لها، كما تخلي الأبوان نظراً لانشغالهما في العمل، عن التوجيه والإرشاد السليم للأبناء، بالإضافة إلي ذلك افتقدت كثير من الأسر بعض المقومات، وبخاصة الاقتصادية التي تؤهلها لأداء هذه الوظيفة.

وتشير البيانات عن دولة قطر إلي أن هناك توجهاً لتمكين المرأة من شغل بعض المناصب القيادية، ويتمثل هذا التمكين في صدور العديد من المراسيم الأميرية بتعيين بعض الخريجات بمناصب قيادية عليا لم تكن المرأة القطرية قد بلغتها من قبل، ففي عام 1996 تم تعيين أول وكلية وزارة، وفي عام 1999م تم تعيين خريجتين قطريتين بدرجة وكيل وزارة ليرتفع عددهن إلي ثلاث وكيلات، كما منحت المرأة القطرية عام 1998 حق الترشيح والانتخاب في المجالس البلدية.

إضافة لذلك تم تعيين إحدي القطريات بمنصب نائب مدير الجامعة، وتعيين أول عميدة بجامعة قطر مع أربع وكيلات لأربع كليات مختلفة، وهي طفرة خطتها الجامعة التي ظلت جميع المواقع القيادية فيها حكراً علي الرجال حتي نهاية عام 1999، هذا بالإضافة إلي تعيين العديد كرؤساء أقسام في كليات مختلفة كالتربية الفنية، وعلم النفس، وأصول التربية، واللغة الإنجليزية، والاقتصاد المنزلي،ووحدة الدراسة البيئية واللغة العربية، هذا إلي جانب القيام بأعمال رئيسة قسم في تخصصات علوم الحاسب وتقانة التعليم والرياضيات والفلسفة والفيزياء، إلي جانب مناصب الجامعة هذه تشغل المرأة كذلك ثلاثة مناصب إدارية في المجلس الأعلي لشؤون الأسرة (رئيسة المجلس ونائبة الرئيسة ومستشارة)، هذا إلي جانب شغلها لمناصب أخري تتمثل في المنسقة

العامة للجان التطوعية، ورئيسة منظمة الخليج للإستشارات الصناعية، ورئيسة مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر القومي، ورئيسة مجلس أمناء دار تنمية الأسرة، ولعل من أهم أهداف المجلس الأعلي للأسرة في مجال صعود الدور النسائي في دولة قطر[1].

تحاول دولة قطر التأكيد علي نهج الحداثة من خلال مجموعة من الاستحقاقات الليبرالية دخلت علي حين غرة إلي معترك الممارسة السياسية، دون أن ترتب لذلك بمجموعة من البنى الضرورية، بما يسلتزم محاولة رصد بعض الأدلة التاريخية علي قلتها وندرتها التي تؤسس للانتقال السلمي والتخفيف من المخاطر المحتملة ، إلا أنه قد يكون من نافلة القول الذهاب بعيداً إلي حيث إرجاع كل الفعل الليبرالي إلي مبادرات ذاتية من النخبة الحاكمة التي أنتجت نخبة تحتية بصوغ وتبرير حيثيات هذا المسار الجديد الذي يبدو في ظاهره استجابة لمناخ دولي ضاغط أكثر منه قناعة مجتمعية وسلطوية بحتمية التغيير والإصلاح وكان أمن استفادت المرآه من هذا التوجه وبدأت الدولة في إدماجها في المجال العام من الإدارة في التعليم والصحة وإلى حد ما في الإدارات السياسية[2].

تشكل المجلس الوطني في إطار نص النظام الأساسي المؤقت للحكم في 2أبريل 1970 لينظم سلطات الحكم، ثم تم تعديله عام 1972، أخذاً بالاعتبار الصفة الاستشارية للمجلس واستناده إلي مبدأ التعيين، لم يلاحظ أي فاعلية تذكر لذلك المجلس، وقد سعت دولة قطر إلي تفعيل مؤسساتها من خلال إعلان أميرها الشيخ حمد

([1])صالح جاسم شهاب، تاريخ التعليم في الكويت أيام زمان (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤)، ص ٣٨-٤٢.

(2) أنظر بدرية سلطان مبارك العماري :السيدة أمنه محمود الجيدة (رائدة تعليم البنات والعمل النسائي بدولة قطر) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الدوحة 2004 م ص 17، 54 .

بن خلفة في ديسمبر 1997 عن انتهاجه النهج التدريجي في الديمقراطية، حيث أعلن عن نيته لإجراء انتخابات في المجلس البلدي المركزي عن طريق الانتخاب المباشر، وقد أجريت فعلاً في مارس 1999 الإنتخابات البلدية القطرية وسط احتفاء إعلامي محلي ودولي كبيرين، وعلي الرغم من أن التفاؤل بتلك الخطوة كان كبيراً إلا أن تلك الانتخابات لم تسفر عن المراد منها، حيث اتضح وجود مشاكل كثيرة متراكمة بين المجلس ووزارة البلدية، كما يبدو أن خطوة إدماج المرأة القطرية في التجربة الانتخابية لم تحقق الانعكاسات الايجابية المأمولة.

من مظاهر الحالة الحرة التي تعيشها قطر تطوير المجتمع المدني وتفعيل أنشطته حيث كان للمرأة دور فاعل في ذلك وأنشئت أول جمعية أهلية عام 1973م وهي الجمعية القطرية لرعاية المعوقين، ويبلغ عدد مؤسسات المجتمع المدني حوالي 44 مؤسسة تنشط في المجالات التطوعية والخدمية ورعاية الشباب والرياضة، وكذلك الاهتمام بالأعمال الدينية كبناء المساجد وتعميرها والأعمال الخيرية ورعاية المعوقين كما توجد عدة جمعيات مهنية ونسائية لتنظيم شئون أعضائها وتنقسم إلى مؤسسات دينية وعددها 2، مؤسسات نسائية وعددها 2، مؤسسات مهنية وعددها 1، مؤسسات فنون ومسرح وعددها 1، مؤسسات خيرية وعددها 4، مؤسسات تعاونية وعددها 2 ،مؤسسات رياضية وعددها 32[1].

([1])فاروق إسماعيل، "التغير الثقافي والإجتماعي في المجتمع القطري: عوامله وابعادة، ورقة قدمت الى: ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين ١٩٥ – ٢٢/٧/١٤٠٩ هـ ، ٢٥ –٢٨/٢/١٩٨٩م، ٢ ج (الدوحة جامعة قطر، (١٩٩١)، ص ١١٩ و ٢٧١.

(2) لمياء محسن محمد، استخدامات النخبة الأكاديمية الإعلامية لشبكات التواصل الاجتماعي والاشباعات المتحققة منها، رسالة دكتوراه، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام 2015، ص ص 69-70.

لقد شهد عام 2003 بداية انطلاقة لحركة حقوق الإنسان في البلاد برئاسة الدكتور علي المري الحاصل علي الدكتواره في القانون الدولي من فرنسا، حيث أصدر أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة بن حمد آل ثاني في شهر مايو مرسوماً بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتي تضم فى عضويتها ثمانية مسؤولين يمثلون مختلف وزارات الحكومة إضافة إلى خمسة من الشخصيات القطرية البارزة بينهم سيدة من الأسرة الحاكمة ، وتعمل اللجنة كما جاء فى مرسوم إنشائها علي "تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية بهذا الشأن والموقعة من قبل قطر, وتقديم المشورة للجهات المعنية في الدولة، وتجتمع اللجنة شهريا وكلما دعت الضرورة للنظر في التجاوزات واقتراح سبل معالجتها وتفادي وقوعها مرة أخري، كما ترصد اللجنة ملاحظات المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن حقوق الإنسان في قطر وتعمل على التنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها وتضطلع اللجنة ،التي تفتقر إلى الصلاحيات القانونية التى تتيح لها اتخاذ أى إجراء تنفيذي ، بمهمة إسداء النصح إلى الحكومة إزاء كيفية النهوض بحقوق الإنسان، كما تتولى توثيق المظالم التي يتقدم بها الأفراد والمنظمات غير الحكومية[2].

وأعلنت الشيخة موزة حرم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد فى 23من اكتوبر2003 تبرعها بمليون ريال لصندوق دعم المنظمات غير الحكومية ، كما تبرعت جمعية قطر الخيرية بـ 250 ألف ريال قطري كمساهمة من الجمعية لدعم الصندوق وينتظر أن تقوم هذه اللجنة بجهد ملحوظ فى تنمية الاهتمام بحقوق الإنسان في دولة قطر.

ساعد على ازدهار حرية الرأي والتعبير بقطر قرار إلغاء وزارة الإعلام القطرية بما يعني إلغاء الرقابة على الإعلام والسماح بمناقشة موضوعات خلافية عديدة لم يكم مسموحا بها من قبل، إلي جانب ماينص عليه الدستور من كفالة حرية الرأي والتعبير وبما لايتعارض مع القيم والتقاليد.ولكن اللجنة الوطنية للدفاع عن المعتقلين السياسيين في قطر، التى تم إعلانها فى باريس علي إثر اعتقال الناشط الإسلامي الدكتورعبد الرحمن بن عمير النعيمي (1998– 2001) دون محاكمة أو توجيه تهم رسمية إليه، أصدرت عدة بيانات تدين الحكومة لاعتقال بعض السجناء السياسيين وقيامها بالتضييق على الحريات ومراقبة الاتصالات والتحركات لعدد من الإعلاميين[1].

وفقا للدستور يتمتع المواطنون القطريون بحقوق وواجبات مدنية متساوية من دون تمييز على أساس العرق أو الأصل أو الدين، وفي شهر فبراير 2003 سمحت قطر ببناء كنائس على أرضها حتى يتمكن مسيحيون من طوائف مختلفة من أداء طقوسهم الدينية بشكل رسمي وعلني لأول مرة، وتأتي هذه الخطوة استجابة لرغبات عدد من رموز الطوائف المسيحية كانوا قد زاروا الدوحة في الثلاث سنوات الماضية، إلا أنه لم يسجل حتي الآن بناء أي كنيسة في قطر خلال عام 2003[2].

لايمكن الحديث عن نخب نسائية فى قطر قبل العام 1995م بأى حال من الأحوال، حيث كان صعود الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم إيذاناً ببدء حقبة جديدة تحلحلت فيها الأوضاع عن نمطيتها المعهودة، وكان للشيخة موزه بنت ناصر المسند حرم

---

(1)محمد الفاتح حمدي، استخدامات النخبة للصحافة الإلكترونية وانعكاساتها على مقروئية الصحف الورقية، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات العامة، جامعة باتنة، 2009، ص 35.

2)He Li, "The Role of Think Tanks in Chinese Foreign Policy", Problems of Post-Communism, Vol. 49, No. 2, March/April 2002, pp.38-39.

الأمير دوراً محورياً وبارزاً فى سبيل النهوض بأوضاع المرأة وتهيئة المناخ الملائم لتقلدها العديد من المناصب القيادية التى كانت حكراً على الرجال، وإعتماد برامج طموحة لتدريب المرأة على العمل السياسى والمشاركة فى الإدارة العامة للدولة من خلال مؤسستى (المجلس الأعلى للأسرة)، و(مؤسسة قطر للتربية وتنمية المجتمع)، وتطوير التعليم وخصخصة قطاعاته بوصفه القناة المؤهلة لصعود المرأة للعمل العام، هذا فضلاً عن أن ظهور حرم الأمير (السلفي) عبر شاشات التلفزة وفى المناسبات العامة كان يعنى عملياً أن الأمير قد بدأ بنفسه فى تجاوز واختراق كافة الحواجز النفسية، والمقدس من العادات والتقاليد.

لقد أثرت عملية التحضر بجوانبها الديمغرافية والاجتماعية، في شكل الأسرة (فتحولت من ممتدة إلي نووية) وفي نمط العلاقات فيها، والظواهر الأسرية (كالتعاون، والسلطة، والتضامن)، ما أدي إلي إفراز قيم بعضها مادي، والآخر فردي أثرت في العلاقات الأسرية وطبيعة التماسك الأسري، وذلك نتيجة للقيم المصاحبة لهذه العملية والتي تتمحور حول القيم المادية والقيم الفردية.

كما أدت التنمية ببرامجها المختلفة وكذلك توجهات المجتمعات الخليجية إلي تغيير مسار اقتصاداتها من اقتصاد نفطي إلي اقتصاد متنوع، ما أدي إلي تغير في أدوار المرأة الاقتصادية والأسرية، فتحولت العلاقة بين المرأة والمجتمع من علاقة أحادية إلي علاقة تبادلية (أخذ وعطاء)، وذلك نتيجة للتأهيل والتدريب الذي توفر للمرأة بسبب النهضة في النظم التعليمية بجوانبها المختلفة "المناهج، والموارد، والقائمين علي التدريس"،يصدق الأمر نفسه علي الخريجات القطريات اللائي تزايد عددهن خلال السنوات الخمس الأخيرة من القرن الماضي، إذ بلغ حوالي 4880 خريجة، ولكن يفوق

عدد الخريجات في التخصصات النظرية أعدادهن في التخصصات العلمية، فقد بلغ عدد خريجات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 845 طالبة، وفي كلية التربية وصلت أعداد الخريجات إلي 1861 خريجة، بينما لم تصل أعداد الخريجات في كليتي العلوم والإدارة والاقتصاد إلي أكثر من أربعمائة طالبة، وبلغت الأعداد الأكثر في كلية العلوم (348 خريجة) والأعداد الأقل في كلية الإدارة والاقتصاد (201 خريجة) وقد بلغت نسبة الخريجات من كلية الإدارة والاقتصاد المتخصصات بالمحاسبة وإدارة الأعمال 83.09 بالمئة، بينما بلغت نسبة المتخصصات بالاقتصاد أقل من 7 بالمئة، ونسبة المتخصصات بالإدارة العامة أقل من 10 بالمئة بقليل (أنظر الجدول المرفق)، وربما يعكس هذا التوجه، تحسسهن بإحتياجات السوق المستقبلية للعمل بالقطاع الخاص،وتعكس معظم الإحصاءات التي عرضنا لها عن واقع الخريجات في دولة قطر ما يلي[1]:

– أن أعداد الإناث الملتحقات والمتخرجات في الجامعة تفوق أعداد الذكور، علي العكس من الكويت التي يتزايد فيها عدد الذكور الخريجين ليصبح أكبرمن عدد الإناث الخريجات،أما عن التوقع في أعداد الخريجات، فتكشف البيانات عن استمرار الزيادة في العدد مع ثبات النسب المذكورة.

– تزايد عدد الخريجات في الكليات النظرية، مثل كلية العلوم الإنسانية، والتربية والشريعة والقانون، وزيادة طفيفة في أعداد الخريجات في التخصصات العلمية والعملية (الحاسوب، الإدارة، والاقتصاد)، وفي قطر يلاحظ كذلك زيادة طفيفة في أعداد

(1)منيرة أحمد فخرو: موقع الحركة النسوية فى مؤسسات المجتمع المدنى فى الكويت والبحرين والإمارات، عالم الفكر، السنة 27، العدد 3 (كانون الثانى/يناير – آذار/مارس 1999م)، ص 127.

الخريجات في مجال العلوم والتقنية والإدارة والاقتصاد، أما عن أعداد المتوقع تخرجهن، فيلاحظ الانخفاض النسبي في الالتحاق بالكليات النظرية وفي أعداد الخريجات فيها، مع الزيادة النسبية المتواضعة في الكليات العملية بتخصصاتها المختلفة[1].

في قطر كذلك بلغ معدل النشاط الاقتصادي للإناث 22.1 بالمئة عام 1997، بينما تحسن معدل النشاط الاقتصادي للإناث مقارناً بمعدل النشاط الاقتصادي للذكور من 15 بالمئة خلال الفترة من 1995 إلي 1997[2]، وعلي الرغم من سعة حجم القطاع المختلط والتزايد المستمر لعدد العاملين فيه من مختلف الجنسيات الوافدة، فإن عدد الإناث القطريات العاملات فيه لم يزد علي 38 موظفة عام 1997 لكن عددهن صار 128 قطرية عام 1998 بعد خصخصة شركة اتصالات قطر، ويتضح من البيانات أن هناك 13 شركة مختلطة لا تزال مقفلة بوجه القطريات وأن هناك ثلاث شركات مختلطة تعمل فيها5 قطريات فقط، في حين أن تركزهن كان في بنك قطر الوطني وفي شركة اتصالات قطر.

أما عن مكانة المرأة القطرية بوجه عام والخريجات بوجه خاص في الشركات والمؤسسات الخاصة فهي متواضعة للغاية، إذ بقيت هذه المؤسسات متجاهلة للأعداد الكبيرة من الخريجات المواطنات العاطلات عن العمل تحت أعذار واهية لتبرر

---

[1] اعتمدنا فى هذا التحليل لأوضاع المرأة فى قطر على تلك الدراسة القيمة والحلقة النقاشية التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: المرأة الخليجية إلى أين؟: أنظر: ميثاء سالم الشامسي: واقع المرأة الخليجية ومحدداته: (بيروت، المستقبل العربى، العدد 273، نوفمبر 2001م)، ص 80.

[2] جامعة الدول العربية، التقرير العربي الموحد لمتابعة الإنجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (القاهرة): الجامعة، الأمانة العامة للشؤون الإجتماعية والثقافية إدارة شؤون المرأة والأسرة، 2000).

إعتمادها علي العمالة الوافدة، ففي قطاع البنوك والمصارف الذي يضم 13 مصرفاً قطرياً وعربياً وأجنبياً يعمل فيها 2773 وفقاً لإحصاءات عام 1998 نجد أن هناك 89 قطرية فقط من بين 462 موظفة يعملن فيها، ما يجعل نسبتهن من إجمالي العاملين 3 بالمئة بينما نسبة المواطنات لإجمالي الإناث في هذا القطاع هي 19 بالمئة.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية تأثير الدور الاجتماعي للمرأة في قطر على عمليات صناعة القرار، ورصد مدى مساهمتها في تعزيز قوة الدولة،مع التركيز على السياق القطري كنموذج يجمع بين التقدم الاقتصادي والحفاظ على الهوية الثقافية، من خلال تحليل السياسات الحكومية مثل رؤية قطر 2030 ومبادرات مثل صندوق المصدرات النسائيات في الاقتصاد الرقمي(WEIDE) ، تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تحول المرأة من عنصر تقليدي إلى قوة دافعة في التنمية الوطنية، كما تهدف إلى تقديم توصيات عملية تدعم تمكين المرأة، مما يعزز مكانة قطر كدولة رائدة إقليميًا وعالميًا.

ثانياً: مشكلة الدراسة :

على الرغم من التقدم الذي أحرزته دولة قطر في مجال تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في المجالات التعليمية والاقتصادية والسياسية، إلا أن الدور الاجتماعي للمرأة ما زال يواجه تحديات متعلقة بمدى فاعليتها في صناعة القرار على المستويين المؤسسي والمجتمعي، فهناك فجوة بين ما تحققه المرأة من مكتسبات على مستوى التعليم والعمل وبين مستوى مشاركتها الحقيقية في مواقع صنع القرار، هذه الفجوة تؤثر بدورها في قوة الدولة وقدرتها على الاستفادة الكاملة من طاقات نصف المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة، تكمن مشكلة الدراسة في أن العلاقة بين الدور الاجتماعي للمرأة وتأثيره في صناعة القرار وقوة الدولة في سياق الدول الخليجية، وتحديداً في قطر، لا تزال غير

مفهومة بشكل كامل،على الرغم من أن قطر قد حققت تقدمًا ملحوظًا في تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل، إلا أن هناك فجوة بين هذا التقدم الاجتماعي وتأثيره المباشر على مراكز القوة السياسية ومؤسسات صنع القرار، وبالتالي فإن المشكلة البحثية تكمن في تحليل كيفية ترجمة تمكين المرأة الاجتماعي والاقتصادي، الذي تقوده الدولة في الغالب، إلى نفوذ سياسي فعال يُساهم بشكل ملموس في تعزيز قوة الدولة، مع مراعاة المحددات الثقافية والسياسية الفريدة للمجتمع القطري، وبناءً على ذلك من هنا تبرز مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسى:

إلى أي مدى يسهم الدور الاجتماعي للمرأة القطرية في تعزيز مشاركتها في صناعة القرار، وما انعكاس ذلك على قوة الدولة القطرية على الصعيدين الداخلي والخارجي؟

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

ينبثق من التساؤل الرئيسى التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمع القطري، وكيف تطور هذا الدور تاريخياً منذ استقلال قطر؟

2.كيف يؤثر الدور الاجتماعي للمرأة على عمليات صناعة القرار في المؤسسات الحكومية والخاصة في قطر؟

3.ما التأثيرات الإيجابية والسلبية لمشاركة المرأة في القرارعلى قوة الدولة القطرية، سواء اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً؟

4. ما طبيعة الدور الاجتماعي الذي تؤديه المرأة في المجتمع القطري، وكيف تطور عبر العقود الأخيرة؟

5.ما العوامل الثقافية والاجتماعية المؤثرة في مشاركة المرأة القطرية في صناعة القرار؟

6.إلى أي مدى انعكس تطور التعليم والتمكين الاقتصادي على قدرة المرأة القطرية في التأثير على صناعة القرار؟

7.ما أثر مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار على تعزيز مكانة وقوة الدولة القطرية إقليمياً ودولياً؟

8.كيف يمكن تعزيز الدور الاجتماعي والسياسي للمرأة بما يحقق توازناً أكبر في قوة الدولة القطرية؟

رابعاً: أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراسة الدور الاجتماعي للمرأة وتأثيره في صناعة القرار وقوة الدولة في أنها تسلط الضوء على كيفية مساهمة المرأة كشريك أساسي في بناء المجتمعات والدول، خاصة في سياقات التنمية السريعة مثل قطر، هذه الدراسة ليست مجرد تحليل أكاديمي، بل أداة لفهم الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية، وتحديد الفجوات الجذرية، واقتراح سياسات تعزز الاستقرار والنمو المستدام.

لقد بدء واضحاً لكل المراقبين الدور الكبير الذي قدمتة"المرأة في دولة قطر" علي صعيد "التنمية وبناء الدولة"، ما دفع الكثيرين للبحث عن تأصيل وتأطير مثل هذا الدور، وتعد هذه الدراسة والمشروع المقترح نوعاً من هذه الجهود العلمية المتعددة، وهذه الدراسة أيضاً لا تعني ولا تهتم بمفهوم النسوية **(femisim)** لمدلولاتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية، والتي تتبني وتهدف إلي الحقوق المتساوية للمرأة، إذ لم تحدث مثل هذه الحركات علي الإطلاق في دولة قطر، ولم تري منطقة الخليج إلا من "الكويت" مثل هذه التوجهات في دول شبه الجزيرة العربية تحديداً.

ما نتحدث عنه هو نجاح الدولة في قطر، وعمدها إلي تحقيق التوازن المطلوب والدقيق الذي يراعي الأصول الإسلامية وتعاليم الدين الحنيف في قضايا المرأة، وكذلك العادات والتقاليد القبلية العربية الأصيلة، وبين متطلبات الحداثة والعصرنة، من ضرورة إعطاء المرأة حقوقها المدنية والمشاركة في صناعة المجال العام، لا سيما وأن هناك بعض المعاملات الحيوية، والمصالح المرتبطة بها لا يمكن أن يقوم بها الرجال هذا من ناحية مراعاة الأخلاق والقيم، ومن ناحية فلسفة العلم والإدارة فإن " تعليم المرأة القطرية" قد أبان عن همة واسعة وعالية في شتي المجالات فرأينا منهن الطبيبات، وأستاذة التربية، وعلم الاجتماع، والتاريخ، والهندسة، والسياسيات المثقفات مثل المتحدث بإسم وزارة الخارجية، ويستند هذا التطور في جانب كبير منه إلي المبادرات الشخصية الجسورة التي قامت بها الشيخة موزة بنت ناصر المسند والدة الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وزوجة الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة والتي كان لها الدور البارز في "صناعة القرار وقوة الدولة" وتحديداً منذ حركة عام 1996م عندما تعرض الحكم الجديد لزوجها الشيخ حمد إلي الاهتزاز الشديد والتحدي من دول إقليمية وإستخبارات عالمية، ثم قامت بهندسة الانتقال الهادئ والسلس من الأب إلي الإبن . فلم ترد أن يلقي زوجها مصير والده، خصوصاً وأن التحديات العالمية تحتاج إلي صعود جيل من الشباب يكون قادرعلي استيعاب التطورات التكنولوجية، والاتصالات، والمعلومات الهائلة التي يشهدها العالم وفق ثورة الأنفوميديا والهايبرميديا، ويرتبط بهذا التحول قدرة الشيخة موزه علي إقناع وزير الخارجية الأشهر والمثير للجدل في الشرق الأوسط حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني من ضرورة ألا يكون له دور سياسي في مستقبل قطر بالنظر إلي طموحه الشديد، وتطلعاته التي لم تكون بخافية علي أحد.

هذه الدراسة ستعالج المسكوت عنه في تاريخ عمل المرأة القطرية ودورها في إدارة الدولة في واحدة من أهم الأحداث العالمية "فيفا قطر 2022م" ولم يكن هذا الدور إلانتاج نهضة واسعة شهدتها دولة قطر في مجال مشاركة المرأة في صنع السياسات، ولم يأتي تقلد الشيخه المياسة بنت حمد بن خليفة أل ثانى للقوي الناعمة في قطر متمثلة في هيئة متاحف قطر إلا دليل آخر علي أهمية موضوع هذه الدراسة حيث أقدمها بتوسع وتعمق شديد، وتحليل لنموذج" المرأة المعاصرة" ودورها في صناعة المجال العام"وذلك وفق أدق البرامج وأحدث توجهات السياسات العالمية(البرادايم).

الأهمية النظرية والعلمية:

1.تُظهرالدراسات أن دور المرأة الاجتماعي يؤثر مباشرة على صناعة القرار، مما يعزز الديمقراطية والشمولية في قطر، أدى زيادة مشاركة المرأة في التعليم والقطاع العام إلى تأثيرأكبرعلى القضايا المجتمعية، مما يساهم في قوة الدولة من خلال الاستقرار الاجتماعي، هذا الدور يجعل الدراسة ضرورية لاستكشاف كيفية تحول المرأة من عنصر تقليدي إلى قوة فاعلة في التنمية الوطنية.

2.تكشف الدراسة عن كيفية مساهمة المرأة في تعزيز القوة الاقتصادية والسياسية، مثلما حدث في قطر حيث أصبحت المرأة شريكة في اتخاذ القرارات في مجالات مثل التعليم والطب والهندسة وغيرها.

الأهمية العملية :

1.تُقدم الدراسة رؤى استراتيجية لصانعي السياسات في قطر لتقييم مدى فاعلية مبادرات تمكين المرأة الحالية، ويمكن أن تُساعدهم في تحديد العقبات التي لا تزال تُعيق وصول المرأة إلى المناصب القيادية العليا، وتصميم برامج وسياسات أكثر فاعلية.

2.تُعد قطر نموذجاً رائدًا في المنطقة، لذا فإن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تُفيد الدول الخليجية الأخرى التي تُنفذ برامج مماثلة (مثل الإمارات والسعودية)، يمكن لهذه الدول الاستفادة من تجربة قطر في التعامل مع التحديات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بتمكين المرأة.

3.تُقدم الدراسة منظوراً جديداً للمنظمات الدولية والبحثية التي تُعنى بقضايا المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال تسليط الضوء على آليات التمكين في سياق يختلف عن النماذج الغربية، مما يُعزز فهمًا أعمق لتنوع مسارات التغيير.

الأهمية في السياق القطري:

1.دعم الرؤية الوطنية 2030 حيث اعتمدت قطرسياسة تمكين المرأة كأولوية في سياستها، بناءً على إيمانها بأهمية تعزيز حقوق الإنسان، وبالتالى تأتى الدراسة لتقييم كيف ساهمت السياسات مثل رؤية قطر 2030 في تعزيز دور المرأة الاجتماعي، مما أدى إلى مشاركتها في صناعة القرار في مجالات مثل التعليم والشؤون الاجتماعية.

2.تعزيز قوة الدولة اقتصاديًا وسياسيًا حيث أدى تطور دور المرأة إلى زيادة مشاركتها في المناصب القيادية، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وبالتالى الدراسة ضرورية لفهم كيف أصبحت المرأة قوة دافعة في التنمية الوطنية،رغم التحديات مثل الفجوات في الأجور (25–50% أقل من الرجال) ونظام الوصاية الذكورية.

3. تساعد الدراسة في اقتراح توصيات لتعزيز دور المرأة، مثل توسيع مشاركتها في الرياضة والاقتصاد، كما أعلنت قطر في 2025 عن صندوق لتمكين المرأة في الرياضة لتعزيز الوصول والتمثيل، هذا يعزز قوة الدولة من خلال بناء مجتمع مترابط ومستدام.

" المرأة" في دولة قطر قد استطاعت أن تجمع بين "الأصالة والمعاصرة"، "التقليد والتحديث" ، " المحافظة والأخذ بأسباب العولمة"، ولأن القيادة السياسية في الدوحة الأولي تدرك للوهلة الأولي أهمية مشاركة المرأة انطلاقا من الدور الذي قامت به سمو الشيخة "موزة بنت ناصر المسند" فقد شرعت في منحها فرصاً استثنائية للعمل في المجال العام وفي مراكز صناعة القرار ومن ثم فقد قدمت المرأة القطرية نماذج مشرفة جديرة بالدراسة والبحث الاستقصائي لكافة مجالات صناعة القرار وقوة الدولة الذي شهد أدواراً أساسية للمرأة القطرية علي النحو التالي:

- سعادة أ.د/ مني سحيم حمد آل ثاني رئيسة العمل التطوعي العربي كمنصب رفيع[1].
- سعادة السيدة بثينه علي الجبر النعيمي حقيبة وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي.
- سعادة السيدة شيخة آل محمود وزيرة للتربية والتعليم.
- الدكتورة شيخة عبد الله المسند رئيساً لجامعة قطر.
- الدكتورة حنان الكواري وزيرة للصحة العامة.
- السيدة/ لولوه راشد الخاطر متحدثة رسمية لوزارة الخارجية.
- الشيخه علياء بنت أحمد بن سيف آل ثاني مندوبة لدي المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف.
- السيدة مريم المسند وزيرة للتنمية الاجتماعية والأسرة.
- السيدة مريم عبدالله الجابر أول وكيل نيابة علي مستوي دول المنطقة.
- الشيخة هنادي بنت ناصر آل ثاني شركة الاستثمار الأولي.

[1]) الشيخة الدكتورة/ منى سحيم حمد آل ثانى , هى رائدة أكاديمية بوصفها أول باحثة خليجية تحصل على درجة الماجستير فى مجال: "السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج العربى" من واقع سجلات الحكومة الأمريكية, ثم الدكتوراة عن "سياسة الدفاع البريطانية فى الشرق الأوسط" بعد أن كانت مثل هذه الدراسات مسكوت عنها فى الأوساط البحثية والعلمية الخليجية تحديداً, وكانت حكراً على باحثين غير خليجيين، ثم قدمت ترجمة رائعة للكتاب المهم عن: "Arabia, the Gulg and the west" لمؤلفه: J.B. Kelly عن الخليج والغرب.

وهذه النماذج المشرفة والمضيئة علي سبيل المثال وليس الحصر لدور المرأة القطرية الطليعي في منطقة الخليج للمشاركة في صناعة القرار وقوة الدولة علي نحو ما ستبحثه هذه الدراسة الموسعة.

أسباب ومبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع الدراسة إلى سد الفجوة المعرفية خاصة أن هناك حاجة إلى دراسات متعمقة تربط بين الدور الاجتماعي للمرأة وصناعة القرار في سياقات خليجية، خاصة في قطر، حيث تجمع الدولة بين التقاليد الثقافية والتنمية الحديثة، هذه الدراسة تساهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول الجندر والتنمية، كذلك اختبار النظريات الاجتماعية والاقتصادية حيث أن الموضوع يتيح تطبيق نظريات مثل نظرية التمكين الجندري ونظرية رأس المال البشري لفهم كيفية مساهمة المرأة في تعزيز قوة الدولة، مما يوفر إطارًا نظريًا متكاملًا لتحليل العلاقات بين المتغيرات.

إبراز التأثير الجندري على القوة الوطنية حيث يوفر الموضوع فرصة لدراسة كيفية تأثير مشاركة المرأة على مؤشرات قوة الدولة مثل الاستقرار الاجتماعي، النمو الاقتصادي، والقوة الناعمة، مما يضيف بُعدًا جديدًا للدراسات حول التنمية.

تمثل قطر حالة دراسية استثنائية نظرًا لتناقضاتها الفريدة، فبينما تُعرف بأنها مجتمع محافظ له جذور ثقافية عميقة، فقد شهدت في الوقت نفسه تحولات اجتماعية واقتصادية سريعة مدفوعة بالثروة الهائلة وسياسات الدولة، هذا التناقض يطرح سؤالاً جوهرياً: هل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، الذي تقوده الدولة، يترجم بالضرورة إلى نفوذ سياسي حقيقي؟

حيث تُقدم الدراسة رؤى استراتيجية لصناع القرار في قطر والدول الخليجية الأخرى التي تُنفذ برامج مماثلة، يمكن أن تُساعدهم على تقييم فاعلية سياسات تمكين المرأة، وتحديد العوائق التي لا تزال تُعيق مشاركتها الكاملة، مما يمكنهم من صياغة سياسات أكثر فاعلية لتعزيز التنمية البشرية والسياسية.

خامساً: أهداف الدراسة :

تهدف دراسة الدور الاجتماعى للمرأة وأثره فى صناعة القرار وقوة الدولة " قطر أنموذجاً"من خلال التالى:

1. تحليل طبيعة وتطور الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمع القطري، مع التركيز على العوامل الثقافية، الدينية، والاقتصادية التي شكلته.
2. دراسة كيفية مساهمة المرأة في اتخاذ القرارات في القطاعات الحكومية والخاصة، ومدى تأثير ذلك على الكفاءة والفعالية في هذه القطاعات.
3. تقييم مدى فاعلية السياسات والمبادرات التي تقودها الدولة لتمكين المرأة، ومدى مساهمتها في ترجمة التمكين الاجتماعي إلى نفوذ سياسي.
4. تقييم مساهمة الدور المتزايد للمرأة في تعزيز قوة الدولة الشاملة، وخاصة في مجالات القوة الناعمة والدبلوماسية.
5. اقتراح آليات واستراتيجيات لتعزيز الدور الاجتماعي والسياسي للمرأة بما يعزز من قوة الدولة.

سادساً: فروض الدراسة :

تركزالفروض على العلاقة بين الدور الاجتماعي للمرأة، صناعة القرار، وقوة الدولة في قطر، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق الثقافي والاقتصادي والسياسي للدولة من خلال التالى :

1.الدورالاجتماعي المتطور للمرأة في قطر (مثل مشاركتها في التعليم والعمل) يؤثر إيجابيًا على جودة وفعالية صناعة القرار في القطاعات الحكومية والخاصة.

2. زيادة مشاركة المرأة في صناعة القرار في قطر تساهم في تعزيز قوة الدولة من حيث الاستقرار الاجتماعي، النمو الاقتصادي، والنفوذ السياسي.

3.السياسات الحكومية القطرية (مثل رؤية قطر 2030) لها دورًا كبيرًا في تعزيز الدور الاجتماعي للمرأة، مما ينعكس على قوة الدولة.

سادساً: حدود الدراسة

تركزهذه الدراسة على الدور الاجتماعى للمرأة وأثره فى صناعة القرار وقوة الدولة " قطر أنموذجاً"من خلال التالى:

- **الحدود المكانية** : الدراسة تقتصر على السياق القطري.
- **الحدود الزمانية** : تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية من2000 – 2025 ، الدراسة تركز على الدور الاجتماعي للمرأة (مثل التعليم، العمل، والقيادة) دون الخوض في أدوار أخرى (مثل الأدوار الأسرية أو السياسية التفصيلية).

سابعاً : منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة على منهج وصف وتحليل الظواهر كما هي في الواقع، مع محاولة فهم العوامل التي تؤثر فيها في هذه الدراسة، واستخدمت المنهج الوصفي لتحليل التطور

التاريخي والمستمر للدور الاجتماعي للمرأة في قطر،من حيث مشاركتها في التعليم العالي والبحث العلمي،انخراطها في سوق العمل والقطاع الخاص،حجم تمثيلها في المناصب الإدارية والقيادية، والتعمق في فهم كيفية ترجمة التمكين الاجتماعي إلى نفوذ سياسي حقيقي، من خلال إجراء مقابلات مع شخصيات قيادية وأكاديمية، وتحليل الوثائق الرسمية والتقارير،وتعتمد بيانات الدراسة على ما يلى"المراجع العربية والأجنبية المختلفة (الرسائل–الكتب– الدوريات – التقارير) ، الشبكة الدولية للمعلومات (المواقع الإلكترونية).

تميزهذه الدراسة بين النظرية (theory) والمدخل (Approach) والمنهج (Method) فضلاً عن الإطار (Framework) ثم النموذج (Model)

وتطبيقات هذه الأطر النسقية علي موضوع المرأة يتمحور حول الإشكاليات التالية:

1– النظرية الاجتماعية للمرأة في قطر تعالج مجموعة من القضايا وتقود في النهاية إلي نسقاً معرفياً يؤدي إلي الاستنتاجات التي تدعمها الفينومينولوجية العلمية (الملاحظة – والمشاهدة) مع الأخذ في الاعتبار سوسيولوجيا البعد المعرفي، والبعد المنهجي أي صناعة القرار وإنعكاساتة علي قوة الدولة أو ضعفها.

2– المدخل هو التعامل المبدأي مع المشكل البحثية (الاقتراب) والذي قد يكون نسقاً منهجياً وهو هنا "صنع القرار الرشيد" بوصف مشاركة المرأة في المجال العام لمجتمعات قبلية شديدة التقليد والمحافظة يحتاج إلي صنع قرار البعض يراه رشيداً والبعض الآخر يراه غير ذلك.

3– المنهج والطريقة المستخدمة في محاولات حل المشكلة (وصف – تحليل – نقد) اعتماداً علي أسلوب في البحث يراه البعض استبيانات، وإحصاءات، وقياسات،

ومؤشرات، بينما نحن في هذه الدراسة سنعتمد علي خاصية ال"Historical data " للإستناد إلي آخر ما وصل إليه العلم في موضوع الرسالة (عبر التقارير الأصلية – والدوريات – والمراجع الحديثة).

4- الإطار الإمبريقي والتصوري فبينما يستند الأخير إلي التحليل، فإن الأول يعني باختبار الفرضيات المعينة عبر الملاحظة والتجريب والتجريب هنا يقوم علي نتائج ممارسة المرأة لدور، وأدوار في صناعة القرار السياسي لدولة قطر.

5- هو محاولة عقلنة كم هائل من المعلومات، والنظريات، والمفاهيم، والأفكار في نموذج "برادايم" يعطي صورة أكثر واقعية عن الدور الفاعل للمرأة القطرية في المجال العام.

ثامناً: المفاهيم والمصطلحات والنظرية:

الدور الاجتماعي:

للمرأة بصفه عامة أدواراً عديدة في المجتمع مثل دورها في رعاية الأسرة، ودورها في التعليم، ودورها في الصحة، ودورها في تنشئة الأطفال، ودورها في الأعمال الخيرية، إلي آخر هذه الأدوار، غير أن الذي نعنيه في هذه الدراسة هو دورها السياسي في دعم وصناعة القرار الخاص بالدولة في مجال العمل علي قوة الدولة الشاملة بتعبير جوزيف ناي" القوة الناعمة" التى تضيف إلى الرصيد الحضارى والمكانة العالمية.

المرأة القطرية:

ونعني بها المرأة في دولة قطر التي لا تزل ممسكة بالدين والعادات والتقاليد والقيم الأصيلة رغم الانفتاح علي عصر العولمة، والتكنولوجيا والاتصالات والمعلوماتية وفق ثورتا: "الأنفو ميديا"، "والهايبر ميديا"، حيث لم يعرف عن المرأة في قطر أية أدوار في المعارضة السياسية، فإن مصطلح "الحركة النسوية" التى برعت فيها دراسات ما بعد الحداثة فى عموم المنطقة العربية تأثراً بالمدارس الغربية، لا يناسب هذه الدراسة.

صناعة القرار:

يقصد به الآليات، والمؤسسات، والمراحل التي تمر بها القرارات المتعلقة بالسياسات العليا للبلاد، ولذلك فقد خصها المناهجة في العلوم السياسية بمنهج خاص بها بالنظرإلي خطورتهاعلي مستقبل الأفراد، والمجتمعات، والدول، وهو منهج صنع القرار الرشيد، وكيف كانت للمرأة أدواراً متعددة في اتخاذ مثل هذه القرارات العليا في دولة قطر.

قوة الدولة:

هو مصطلح عام وفضفاض ومتعدد الأوجه مثل "القوة الاقتصادية" "القوة العسكرية" أو "القوة الخشنة" أو "القوة الثقافية" والتوسط في حل المنازعات مثل ما تفعله دولة قطر، وفي هذه الدراسة نذهب بالمصطلح إلي "القوة الاجتماعية"من حيث التماسك والاستقرار الاجتماعي ودور المرأة في دعمه والذي يعد الركيزه الأساسية في قوة الدولة وتماسك أركانها.

تمكين المرأة :

العملية التي تكتسب من خلالها المرأة القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة، والمشاركة الفعالة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، مع تحقيق المساواة الجندرية. يشمل تمكين المرأة في قطر زيادة الفرص التعليمية والمهنية، ودعم السياسات الحكومية مثل رؤية قطر 2030، مع التحديات المرتبطة بالفجوات الجندرية في الأجور والقيود القانونية مثل عدم منح الجنسية لأبناء المرأة القطرية المتزوجة من غير قطري.

الفجوة الجندرية:

الاختلافات بين الرجال والنساء في الوصول إلى الموارد، الفرص، أو المناصب، مثل الأجور، التعليم، أو المناصب القيادية.

تشمل الفجوة الجندرية في قطر تفاوتات في الأجور (25–50% أقل للنساء مقارنة بالرجال) ومحدودية الوصول إلى بعض المناصب القيادية بسبب التحيزات الثقافية أو القانونية.

القوة الناعمة:

القدرة على التأثير على الآخرين من خلال الجاذبية الثقافية، القيم، أو السياسات بدلاً من القوة العسكرية أو الاقتصادية.

مساهمة المرأة في تعزيز القوة الناعمة لقطر من خلال مشاركتها في المبادرات الدولية (مثل التعاون مع الأمم المتحدة) وتمثيلها في القطاعات التعليمية والرياضية.

رؤية قطر:

الخطة الاستراتيجية الوطنية لدولة قطر التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، التنويع الاقتصادي، والحفاظ على الهوية الثقافية.

تُعد رؤية قطر 2030 إطارًا أساسيًا لتعزيز دور المرأة في المجتمع والاقتصاد، حيث تضع تمكين المرأة كأولوية لتحقيق التنمية الشاملة.

النظرية المستخدمة للدراسة:

تميل هذه الدراسة إلي البحث في متغيرات "العقد الإجتماعي""لصاحب النظرية "جان جاك روسوا" وكيف كان للمرأة القطرية أدوارا متعددة في دعم "الرفاه الاجتماعي مقابل الولاء السياسي" بوصف "الرفاهية" بحد ذاتها هي الغاية الأساسية من غايات الإنسانية، والبشر بوجه عام، حيث الحياة الاجتماعية المستقره، دون توترات اقتصادية، ويُفضل استخدام إطار نظري مدمج يجمع بين عدة نظريات تتناسب مع السياق القطري، النظريات المختارة تعكس الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية للموضوع، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والتنموية لدولة قطر، فيما يلي النظريات المستخدمة وتبرير اختيارها:

1. نظرية التمكين الجندري:

تركز هذه النظرية على العمليات التي تمكن المرأة من اكتساب السلطة والموارد للمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، مع تحقيق المساواة الجندرية.

التطبيق في الدراسة: تُستخدم لتحليل كيفية مساهمة السياسات القطرية (مثل رؤية قطر 2030) في تمكين المرأة من خلال التعليم، العمل، والمشاركة في المناصب القيادية، تُساعد في فهم العوائق التي تحد من تمكين المرأة، مثل نظام الوصاية الذكورية والفجوات في الأجور (25–50% أقل من الرجال)، وكيفية تأثير ذلك على دورها في صناعة القرار، توفر هذه النظرية إطارًا لربط الدور الاجتماعي للمرأة بصناعة القرار، مع التركيز على المساواة الجندرية كعامل أساسي في تعزيز قوة الدولة.

2. نظرية رأس المال البشري :

تنص هذه النظرية على أن الاستثمار في التعليم، التدريب، والمهارات يعزز إنتاجية الأفراد ويساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

التطبيق في الدراسة: تُستخدم لتحليل كيفية مساهمة تعليم المرأة القطرية (حيث تفوق النساء في معدلات التخرج الجامعي) في زيادة مشاركتها في القوى العاملة والمناصب القيادية، وتُفسر كيف يؤدي تمكين المرأة من خلال التعليم والتدريب(مثل برامج الاقتصاد الرقمي)إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وهما مكونان رئيسيان لقوة الدولة،هذه النظرية تُبرز العلاقة بين استثمار قطر في تعليم المرأة وتأثير ذلك على صناعة القرار والتنمية الوطنية.

3. نظرية القوة الناعمة :

تعرف القوة الناعمة بأنها قدرة الدولة على التأثير على الآخرين من خلال الجاذبية الثقافية، القيم، والسياسات بدلاً من القوة العسكرية أو الاقتصادية.

التطبيق في الدراسة:تُستخدم لتحليل كيفية مساهمة المرأة القطرية في تعزيز القوة الناعمة للدولة من خلال مشاركتها في المبادرات الدولية (مثل التعاون مع الأمم المتحدة

ومنظمة التجارة العالمية) والقطاعات مثل التعليم والرياضة، تُفسر كيف تعززمشاركة المرأة في المناصب القيادية والمبادرات مثل صندوق المصدرات النسائيات في الاقتصاد الرقمي (WEIDE) من مكانة قطر دوليًا، تُبرز هذه النظرية دور المرأة في تعزيز النفوذ الدولي لقطر، مما يدعم مفهوم قوة الدولة في السياق العالمي.

4. نظرية النظم الاجتماعية :

تركز على التفاعلات بين الأفراد والمؤسسات داخل المجتمع، حيث تؤثر الأدوار الاجتماعية في استقرار النظام وتطوره.

التطبيق في الدراسة:تُستخدم لفهم كيفية تفاعل الدور الاجتماعي للمرأة مع المؤسسات القطرية (مثل الحكومة، المؤسسات التعليمية، والشركات) لتشكيل عمليات صناعة القرار،تُساعد في تحليل تأثر العوامل الثقافية والدينية (مثل القيم التقليدية ونظام الوصاية) على دور المرأة وكيفية تأثير ذلك على التماسك الاجتماعي، توفر هذه النظرية إطارًا لفهم الديناميكيات الاجتماعية في قطر، حيث تجمع بين التقاليد والحداثة، مما يؤثر على مشاركة المرأة.

تاسعاً : الدراسات السابقة :

1.دراسة طارق عبدالوهاب محمد،2024،بعنوان :سياسة قطر الخارجية فى القوة الناعمة "1995-2017"[1]

اتبعت دولة قطر سياسة خارجية بشكل يختلف إلى حد ما عما جرى عليه في باقي الدول العربية فانتهجت دبلومسية يرى البعض على أنها أكبر من إمكانياتها ومن مساحتها وحجمها، وتهدف هذه الورقة البحثية المعرفة مقومات القوة الناعمة السياسة قطر الخارجية من خلال الوقوف على أهدافها وتوافعها، مرتكزاتها ودورها على المستوى الإقليمي، وبيان أهمية تأثير العوامل الإقليمية والداخلية على طبيعة علاقة قطر مع غيرها من الدول في الفترة من ١٩٩٥- ٢٠١٧، وتنطلق من فرضية رئيسة مفادها أن السياسة الخارجية القطرية تهدف لتحقيق طموحات قطر الريادة عربية وإقليمية، وتم الاتباع للمنهج الوصفي التاريخي والتحليلي من خلال جمع البيانات وتفسيرها وتحليلها، وكان هذا عن طريق الاعتماد على البحوث والدراسات والمراجع العربية والأجنبية ومن أهم النتائج التي توصلت لها الورقة البحثية هي أن سياسة قطر الخارجية تعتمد على مرتكزات أهمها المرتكز الإعلامي متمثلة في قناة الجزيرة فضلا عن المرتكزات الثقافية والاقتصادية والسياسية.

تعتبر قطر نموذج مهم في استثمار القوة الناعمة استثمار أمثل لمواردها مما أعطاها فرصة للخروج عن المألوف وبخاصة، على الصورة النمطية لدول الخليج لي ولكونها دولة صغيرة في المساحة وفي تعداد السكان فكان لها استثمار كبير للإمكانيات والموارد

[1] طارق عبدالوهاب محمد،سياسة قطر الخارجية فى القوة الناعمة "1995-2017"،مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية ، المجلد التاسع ،العدد الثامن والأربعون ،نوفمبر 2024.

مما منحها دور محوري في جذب الاستثمارات، وتبني قطر المرتكزات سياسية منها؛ استراتيجية التحالفات الدولية والإقليمية وحسن الجوار وبناء مكانة دولية هامة. ونظرا لأن القوة الناعمة لها دور في التأثير على سياسات الدول، ولهذا يحب الاهتمام بتلك الجوانب بالنسبة للدول التي ليس لها مقومات كبيرة سواء من حيث مساحتها أو قوتها العسكرية فالبنت تجربة قطر بأنها تستطيع أن تفعل الكثير في سياستها الخارجية.

2.دراسة " محمد معيض عبدالله ، 2024: بعنوان" *تطور* **دور المرأة في قطر " بين التهميش والانخراط في المجتمع حتى أوائل القرن الواحد والعشرين"[1]**

يعد موضوع " تطور دور المرأة في قطر حتى أول القرن الواحد والعشرين" من الموضوعات الهامة ، حيث تكمن أهميته أنه يلقي الضوء على عنصر هام من عناصر المجتمع القطري ألا وهو المرأة القطرية، وكيف تطور دورها عبر الوقت بداية من وضعها الاجتماعي التقليدي والتعليمي البسيط في عصر ما قبل النفط، مرورًا بنيل حقها الكامل في التعليم والعمل، حتى وصولها لأعلى المناصب القيادية، متخطية كل العقبات التي واجهتها على طول الطريق نحو إثبات ذاتها وتحول دورها من دور تقليدي من أعمال البيت إلى دور مؤثر وفعال في المجتمع ، لقد مرت المرأة القطرية في النصف الثاني من القرن العشرين بتغييرات عدة كانت سببًا في التطور الكبير الذي حدث لها ، ويتضح حجم المعاناة والعزل والتهميش الذي طال المرأة في تلك الأثناء،

---

[1] محمد معيض عبدالله ، تطور دور المرأة في قطر " بين التهميش والانخراط في المجتمع حتى أوائل القرن الواحد والعشرين"، حوليات كلية الأداب ،جامعة عين شمس ،المجلد 52، العدد 1 الرقم المسلسل للعدد 1،يناير – مارس (أ) يناير 2024،الصفحة 456-474.

(2) أماني بشير سعيد عثمان ، " أثر الدبلوماسية الرياضية في تنفيذ السياسة الخارجية القطرية 2003 – 2023، المركز الديمقراطي العربي ، 2024.

فخرجت للتعلم والتعليم ووصلت لأعلى المناصب، وخرجت لسوق العمل، كما في شتى المجالات مما أثر في وضعها الاقتصادي ومشاركتها المجتمعية.

فتنوعت المجالات التي دخلتها المرأة القطرية؛ كالتربية والطيران والهندسة والطب والقانون والشئون الدولية والشريعة والإعلام والآداب والفنون والعلوم التطبيقية بمختلف أنواعها، وما زالت تتوسع في نطاق التخصصات التي تدرسها لتثري بها الدولة في مجالات واسعة تنافس وتواكب بها مجريات العصر من العولمة والتطور التكنولوجي.

3.دراسة أماني بشير سعيد عثمان ، 2024، بعنوان " أثر الدبلوماسية الرياضية في تنفيذ السياسة الخارجية القطرية 2003 – 2023"[2]

احتل مفهوم دبلوماسية الرياضة مكانة هامة في أروقة الدبلوماسية العامة خلال العشر سنوات الأخيرة، وأصبحت الرياضة أحد أدوات تشكيل صور الدول على المسرح العالمي، ويظهر ذلك جلياً من خلال تعبير الجماهير عن مشاعرها الحقيقية تجاه قضية ما أو دولة ما أثناء الأحداث الرياضية، وهو ما يمكن أن يشكل مساحة لكل دولة لبناء صورة ذهنية عنها وعن قوتها الناعمة، وأيضا يحمل في طياته مخاطر يمكن أن تتعرض لها الدولة نتيجة إثارة مشاعر الجماهير أو عدائها لقضية ما أو دولة ما، حيث تنجح الأحداث الرياضية الضخمة في جذب انتباه مليارات الأشخاص، وهي الفكرة التي أشار لها جوزيف ناي في كتابه "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، عندما ذكر أن الرياضة يمكن أن تلعب دوراً هاما في نقل القيم وإيصالها وهو ما قامت به العديد من الدول التي سبق ونظمت أحداثا رياضية عالمية، فضلاً عن أنها تعد منصة مثالية لتسليط الضوء على الدولة المضيفة مما يعزز من سمعة الدولة في الساحة الدولية.

شهد مفهوم الدبلوماسية الرياضية تطوراً ملحوظاً حيث أصبحت الرياضة أداة فعالة لتحقيق الأهداف السياسية والدبلوماسية، استخدمت الدول الرياضة كوسيلة لتعزيز التعاون الدولي والتفاهم بين الشعوب وتجنب النزاعات، حيث أكدت الدراسات والنماذج الواقعية أن الدبلوماسية الرياضية تسهم بشكل كبير في تحسين العلاقات بين الدول وتعزيز السلام العالمي. على سبيل المثال، تمكنت دول مثل قطر من استخدام الأحداث الرياضية الكبرى لتعزيز مكانتها الدولية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

اعتمدت قطر على مجموعة متنوعة من الأدوات الدبلوماسية، بما في ذلك الدبلوماسية الرياضية، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، برغم من التوترات الإقليمية والتحديات الاقتصادية التي واجهتها، فقد استثمرت قطر بشكل كبير في البنية التحتية الرياضية واستضافة الأحداث الرياضية الكبرى مثل كأس العالم 2022، هذا الاستثمار لم يقتصر على البنية التحتية فقط، بل شمل أيضاً إعداد برامج رياضية وبرامج تطوير للشباب تساهم في تعزيز قوتها الناعمة والترويج لصورتها كدولة متقدمة ومضيافة.

أثبتت الدبلوماسية الرياضية القطرية فاعليتها في تحسين العلاقات الدولية لقطر وتعزيز مكانتها العالمية. لقد ساهمت الأحداث الرياضية في تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي مع العديد من الدول، فاستضافة قطر لكأس العالم 2022 لم يكن مجرد حدث رياضي، بل كان مناسبة لعرض قدرة الدولة على التنظيم والإدارة وتقديم صورة إيجابية للعالم إضافة إلى ذلك، تمكنت قطر من استخدام الرياضة كأداة لفتح قنوات جديدة للتعاون الدولي، وتعزيز دورها كلاعب رئيسي في السياسة الإقليمية والدولية.

تظهر التجارب أن استثمار قطر في الرياضة يعزز من تأثيرها السياسي والاقتصادي، فالشراكات الرياضية والتبادل الثقافي المرتبط بالفعاليات الرياضية الكبرى ساهم في

تعزيز العلاقات الثنائية مع العديد من الدول، وفتح فرص اقتصادية جديدة تتجاوز قطاع الرياضة علاوة على ذلك، ساعدت هذه الاستثمارات في خلق صورة دولية لقطر كدولة قادرة على التأثير الإيجابي في المشهد العالمي من خلال القوة الناعمة.

من ناحية أخرى، استخدمت قطر الرياضة كوسيلة لتعزيز الحوار الثقافي والتفاهم بين الشعوب، مما أسهم في تخفيف التوترات الإقليمية وفتح قنوات جديدة للتعاون، كما أسهمت مبادرات مثل أكاديمية أسباير ومنظمة العمل ضد الفساد الرياضي في تعزيز القيم الأخلاقية والشفافية في الرياضة، ما يعكس التزام قطر بالتنمية المستدامة والممارسات العادلة.

4.دراسة مايسة خليل حسن ، 2023: بعنوان " تطور مشاركة المرأة العربية سياسيا منذ 2011: دراسة حالة "[1]

تعد قضية المشاركة السياسية للمرأة العربية من أبرز القضايا المثارة ذات الاهتمام الأكاديمي والحكومي في أعقاب الاحتجاجات الشعبية التي عمت عدة دول عربية منذ 2011, كما كان الحال في تونس مرورا بمصر وسوريا واليمن وليبيا, الأمر الذي لم يكن على تلك الوتيرة في فترات حكمت فيها الأنظمة السياسية التي استأثرت بالحكم, وهمشت دور المرأة وساهمت في ضعف استغلال قوة المرأة وتفعيل قدراتها ضمن موارد المجتمع, وتفاوتت الأنظمة السياسية العربية حينها من اعتماد أسلوب المشاركة السياسية للمواطنين بإرادة حرة طوعيه وقانونية, وبعض الانظمه السلطوية التى قد تتحمل بعض انماط المشاركة السياسية, من اجل استيعاب الإحباط المكبوت لدى

[1] مايسة خليل حسن ، تطور مشاركة المرأة العربية سياسيا منذ 2011: دراسة حالة مصر، المركز العربى الديمقراطى ، 2023.

المواطنين أو لتجميل صورتها أمام العالم, ولم يكن لتسهيل الأوضاع على المرأة اجتماعيا واقتصاديا للنهوض بمستويات مشاركتها سياسياً بمعدلات تضمن ادماجها في مؤسسات الدول في ضوء التوزيع العادل للموارد السياسية.

تعتبر قضية مشاركة المرأة العربية سياسيا لما لها من أبعاد ثقافية واجتماعية خاصة, تبدو أنها تقف حائلا بين زيادة معدلات المشاركة السياسية للمرأة العربية وبين تقبل المجتمع العربي من ناحية والانظمة السياسية من ناحية أخرى لتلك المشاركة بالأساس, وهو ما شكل حقلا خصبا لدى الباحثين لدراسة تلك المعوقات, وطرح العديد من التوصيات البحثية التي تساعد على فهم طبيعة وخصوصية التحولات السياسية للأنظمة العربية, وتقبلها للتغيير بالأساس وربطه بمدى تطور إدراك الأنظمة السياسية العربية نحو الدفع بمشاركة المرأة سياسيا ضمن قوى وموارد الدول التي من الممكن أن تحقق تغييراً في التطور السياسي والاقتصادي ككل, حيث تعكس مشاركة المرأة في الحياة السياسية طبيعة النظام السياسي والاجتماعي لأية دولة، وتعد دليلاً على انفتاحه ومدى تمسكه بمبادئ العدالة والمساواة.

أيقنت النظم السياسية العربية منذ ثورات التغيير 2011 أن الضغوط الشعبية هي مرآة الحقيقة, وأنها يجب أن تعي كيفية التفاعل بإيجابية مع المطالبات الشعبية, وإدراجها ضمن خطط التنفيذ, كأحد أبرز الضمانات على التمتع باستقرار سياسي يسمح باستمرار تلك الأنظمة, بل وفطنت النظم السياسية التي لم يمتد إليها ثورات الكرامة والحرية إلى التعجيل بالتغيير في ذلك المسار, كالمملكة السعودية التي قامت بالعديد من الخطوات الإيجابية نحو قضية المرأة بالمملكة باعتبارها قضية شائكة حيث وجدت المرأة السعودية نفسها عام 2011 تمثل بنسبة 20 في المائة من مجلس الشورى، ولها

حق الانتخاب والترشح في المجالس البلدية, لم يحدث ذلك دفعاً من الوعي المجتمعي بل بقرار سياسي, حيث صدرت توجيهات وأوامرمن الملك سلمان بن عبد العزيز، بتشريعات تمس مباشرة حق المرأة الإنساني بأن تكون مواطناً مستقلاً، لديها أهلية قانونية كاملة.

لا يقل دور منظمة المرأة العربية كإطار تنظيمي جامع بكل ما يخص المرأة العربية, عن دور النظم السياسية العربية في النهوض بمستويات المشاركة السياسية للمرأة العربية, لكنه يحتاج إلى آليات أكثر فعالية لتحقيق التكامل بين استراتيجياتها, وبين أهداف وخطط النظم السياسية العربية.

5.دراسة نورص غصاب عبود ، 2022، بعنوان :" المرأة القطرية ما بين السياسة والاقتصاد: دراسة تاريخية[1]

اكتسبت الدراسات الخاصة بالمرأة حيزاً مهماً من كتابات الباحثين والمؤرخين، كونها جزء لا يتجزأ من المجتمع، فضلاً عن دورها البارز في الحفاظ على أسرتها وبناء جيل، ولكي تؤدي ذلك الدور لا بد من تأهيلها وإعدادها للقيام بذلك على أتم وجه، لم يكن وضع المرأة في قطر مختلفاً عما كان عليه في مناطق الخليج العربي الأخرى، إذ مر هذا الوضع عبر التاريخ بمراحل، خضعت فيه المرأة القطرية لقيود فرضت على حقوقها وحرياتها، بعض هذه القيود تأسست على المعتقدات الدينية الخاطئة، وبعضها الآخر يرجع إلى الثقافة المجتمعية، ونتيجة التطورات والنهضة التي شهدتها دولة قطر، والجهود التي بذلت من قبل حكومة قطر لغرض تطوير وتمكين المرأة لغرض الحصول

[1] نورص غصاب عبود ، المرأة القطرية ما بين السياسة والاقتصاد: دراسة تاريخية، مجلة الدراسات المستدامة ،الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة،العراق ، 2022.

على دور حقيقي للمرأة في بناء المجتمع كونها نصفه، وبسبب قلة الدراسات التي سلطت عليها، لذا تعد قضية تمكين المرأة القطرية ومدى مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع القطري مشكلة بحثية لابد من دراستها. قسمت الدراسة إلى مقدمة وتمهيد ومحورين وخاتمة، ركز الأول على المرأة القطرية ودورها الاقتصادي ونشاطها في سوق العمل، وسلط الضوء على انعكاسات التعليم على عمل المرأة القطرية في كافة دوائر الدولة التعليمية والاقتصادية والتجارية والصحية، أما المحور الثاني فقد ركز على المشاركة السياسية للمرأة القطرية، أما الخاتمة فقد أشارت إلى أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.

6. دراسة مى محمد حمد ال خليفة ، 2021، بعنوان : " سياسة تمكين المرأة القطرية كمدخل لتحسين الرضا الوظيفي (دراسة حالة: وزارة العدل القطرية "[1]

استهدفت هذه الدراسة تحليل تأثير سياسة التمكين الإداري على مستوى الرضا الوظيفي لدى الموظفات بوزارة العدل القطرية من خلال التطبيق الميداني على عينة قوامها 135 من مجتمع البحث الكلى 461 موظفة، وتم اختبار صدق الفروض، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد سياسة التمكين الإداري للموظفات على مستوى الرضا الوظيفي الممثلة في الرضا عن الراتب والعلاوة، فرص الترقية، الرضا عن الرئيس المباشر، الرضا عن الإجراءات واللوائح والرضا عن الاتصالات، وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسة محددة الأبعاد للتمكين الإداري للمرأة مع وضع آليات

[1] مى محمد حمد ال خليفة ، سياسة تمكين المرأة القطرية كمدخل لتحسين الرضا الوظيفي (دراسة حالة: وزارة العدل القطرية" ، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 39، العدد 3 – الرقم المسلسل للعدد 3، يوليو 2021.

وتحديد الجهات المسئولة عن التنفيذ من أجل تقليل الفجوة بين مستوى تمكين المرأة وتمكين الرجل بالوزارة.

في ضوء التغيرات المتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر، وما يرتبط بتلك التغيرات من تحديات كبيرة، تطورت المنظورات الإدارية بشكل كبير للتعامل مع تلك التحديات، وتوجهت المنظمات علي مختلف أشكالها إلى الاهتمام بالعنصر البشرى، الذى يعتبر المكون الأساسي والاصيل لتحقيق نجاح المنظمة، ومن ثم تحقيق اهدافها في البقاء والنمو والمنافسة. وأصبحت الإدارة المعاصرة أما مفاهيم جديدة مثل: راس المال البشرى وراس المال المعرفي والتمكين الإداري والجدارات، وغيرها من المفاهيم التي تستهدف العنصر البشرى لتدعيم واستغلال طاقاته من أجل تحقيق نجاح المنظمات .

7.دراسة فاتن حسين ،2019،بعنوان " الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة[2].

يتناول البحث الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال دراسة التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي، حيث يعرض ويناقش حقوق المرأة الواردة في قانون التجارة وقانون الشركات وقوانين الاستثمار والقوانين الأخرى ذات الطابع الاقتصادي، من جهة، وكذلك حقوق المرأة في قانون العمل وقانون الموارد البشرية والقوانين الأخرى ذات الطابع الاجتماعي والمدني، وذلك عبر تحديد

[2] فاتن حسين ،2019،بعنوان " الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة' مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، كلية القانون الكويتية العالمية، مج7, ع27، 2019.

المركز القانوني للمرأة في دولة قطر وآليات تمكينها الواردة ضمن التشريعات المعمول بها في الدولة في ظل مواءمتها للمعايير الدولية في هذا الشأن.

وتتمثل إشكالية البحث في مدى كفاية القواعد القانونية المنظمة لمسألة التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث يركز البحث على حق المرأة في ممارسة الأنشطة التجارية ضمن قطاع الأعمال، وحقها في الأجر وضمانات هذه الحقوق بما يكفل تمكينها اقتصادياً، في ضوء توجهات دولة قطر نحو تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في ضوء الحاجات المجتمعية والأولويات الوطنية والمتطلبات الدولية.

واختتم البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات المنصبة على تحديث التشريعات التجارية خاصة فيما يتعلق بالأهلية التجارية للمرأة، وتحديداً المرأة الأجنبية، توحيداً للحلول القانونية وإعمالاً لمساواتها بالمرأة المواطنة، وكذا ما يتعلق بحقها في الأجر، بما ينعكس إيجاباً على تطوير القواعد القانونية المتصلة بتمكين المرأة، مع اقتراح تضمين خلاصات الدراسة في التقرير الوطني الخاص بدولة قطر والمقدم إلى الأمم المتحدة بشأن مدى إعمال دولة قطر لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والمعايير الدولية ذات الصلة.

8.دراسة إسراء المفتاح ، 2016: بعنوان " المرأة في ظل سياسات التنمية...حالة قطر"[1]

لا يخفى على أحد أن دول مجلس التعاون تبذل جهدها وتتنافس فيما بينها على تصدر مؤشرات التنمية الدولية، وأحد أهم تلك المؤشرات التي تتفاخر بها، من حين لآخر، هي تلك المتعلقة بمستوى تعليم المرأة، إذ أدى الحال إلى أن يكون تعليم المرأة

[1] إسراء المفتاح ، المرأة في ظل سياسات التنمية...حالة قطر،مركز الخليج لسياسات التنمية ، 2016.

يفوق نظيرها الرجل في التعليم الجامعي في أغلب دول مجلس التعاون، مما دفع البعض إلى الحديث عما يمكن تسميته بـ "الفجوة العكسية" بين الجنسين، كما تتفاخر الدول بوصول المرأة إلى بعض المناصب القيادية بالتعيين أو عن طريق صندوق الاقتراع، مثل ما حصل مؤخراً في المملكة العربية السعودية في انتخابات المجلس البلدي، دون إنكار لأهمية هذه التغيرات، حتى وإن كانت في نظر البعض بطيئة أو شكلية، فإنها بالتأكيد تعد خطوات صغيرة في طريق طويل لتحقيق العدالة والمساواة للمرأة في مجتمعات دول المجلس، لكن فبرغم التغيرات الحديثة الطارئة على المجتمع، تبقى عدة من المسائل ثابتةً أو بالأصح خاضعةً للتثبيت جراء سياسات معينة، من هنا يسعى هذا البحث إلى طرح طرق لقراءة وتفكيك هذه السياسات عبر إثارة السؤالين التاليين:

1. كيف تنظر سياسات التنمية لموقع المرأة في المجتمع، خصوصاً فيما يتعلق بأوجه الخلل المزمنة؟

2. هل تشهد المرأة في الخليج تمكيناً في وضعيتها في المجتمع، أم انتقاصاً لحقوقها وتهميشاً لمكانتها في ظل السياسات القائمة؟

9. دراسة ،صابر بلول ، 2009، بعنوان: التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"[1]

تتناول الدراسة حقاً من حقوق المواطنة والحقوق السياسية وهو حق التمكين السياسي للمرأة حيثُ هدفت الدراسة إلى واقع تمكين المرأة العربية وتحليله سياسياً، من خلال

[1] صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد الثاني، 2009).

دراسة قضية المرأة كما وردت في القرارات والتوجهات الدولية أولاً ثم تحليل المعوقات التي تواجه المرأة بالمشاركة السياسية لها،واستخدمت لذلك المنهج الوصفي التحليلي واحياناً التاريخي بحيث يستخدم المنهج الوصفي بالدراسة لدراسة واقع التمكين السياسي للمرأة، في حين يستخدم المنهج التحليلي لدراسة المعوقات التي تواجه المرأة في عملية المشاركة السياسية، بينما يستخدم المنهج التاريخي لدراسة قضية التمكين في القرارات والتوجهات الدولية، وتنتهي الدراسة إلى استنتاج استراتيجية مقترحة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة العربية.

ركزت الدراسة على التمكين السياسي للمرأة العربية في المجتمع كما تناولت الدراسة المعوقات التي تواجه المرأة في المجتمع ولكنها وصفت فقط مدى التمكين السياسي للمرأة العربية في المجتمع قبل حدوث ثورات الربيع العربي.

10.دراسة كلثم علي غانم الغانم، 1999، بعنوان" المرأة والتنمية في المجتمع القطري: دراسة تحليلية لفرص التنمية البشرية المتاحة للمرأة القطرية[2].

تعتبر التنمية البشرية أحد البرامج الإنمائية الأساسية التي تهيئ الظروف المناسبة للإنسان للمشاركة في بناء مجتمعه، على اعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت ، وأن المجتمعات تتقدم من خلال جهود أبنائها ومشاركتهم في دعم برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، خصوصا وأن التنمية البشرية تستندعلى مفاهيم مثل الارتقاء بنوعية الحياة من خلال زيادة قدرة البيئة الاجتماعية على دعم الظروف التي تخدم الإنسان وتهيئ له الحياة الطويلة السليمة ، والمعرفة الوافية ، ومستوى

[2] كلثم علي غانم الغانم، المرأة والتنمية في المجتمع القطري: دراسة تحليلية لفرص التنمية البشرية المتاحة للمرأة القطرية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 95، 1999.

المعيشة اللائق الكريم ، ولا يتوقف الأمر عند ذلك ، إذ لا جدوى من تعزيز القدرات بدون توفير الفرص لاستخدامها ، وهذا يعني توفير الفرص المتساوية للجميع بغض النظرعن النوع أو الجنس أو العرق أو الطبقة ، في إشباع الاحتياجات، وفي الحصول على المهارات، وفي ممارسة الحرية، وبالتالي فإن مفهوم التنمية البشرية يتضمن الأنصاف، والتمكين، والتوازن، والاستدامة، وهي المعايير أو الأسس التي تستند عليها مفاهيم التنمية البشرية المستدامة .

وفي ضوء ذلك تحدد هدف الدراسة في الكشف عن الإمكانيات الفعلية والواقعية للخدمات التي تحصل عليها المرأة في المجتمع القطري ، بعد أن احتلت قضية إدماج المرأة في التنمية مكانة خاصة ضمن سلم أولويات المجتمع ، خصوصا وأن المجتمع يواجه معوقات أساسية تحد من قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، والتي تتمثل في انخفاض مستوى مشاركة المواطن في قطاعات التنمية ، نتيجة ضعف إمكانياته البشرية ، سواء من حيث حجم القوى البشرية المتاحة ، أو من حيث نقص المهارات والكفاءات المتوافرة لديها . كما تهدف الدراسة إلى تقييم الخدمات التي تقدم للمرأة وعن ما إذا كانت تسهم بصورة فعالة في تلبية احتياجاتها المتنوعة بالصورة التي تؤدي إلى تحسين أوضاعها ومهاراتها وتيسر سبل مشاركتها في عملية التنمية مستخدمين في ذلك مقاييس دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس ومقياس التمكين ، في محاولة لقياس معدل القصور الذي يمكن أن تعاني منه الجهود التنموية الموجهة للمرأة ، والذي سيساعد على تحديد الفجوات ، والمدى الذي ينبغي على المجتمع أن يقطعه لكي يحقق التنمية البشرية المنشودة ، ولذلك اعتمدت الدراسة على تحليل مستوى

تعزيز القدرات واتجاهات نموها ، ومستوى التكافؤ في الفرص ، ودرجة مشاركة المرأة في تنمية المجتمع .

وتخلص الدراسة من خلال مجموعة المؤشرات التي تم بنائها استنادا على مقاييس إحصائية حول عملية تعزيز قدرات المرأة إلى أن المرأة لا تزال تحتاج إلى جهود كبيرة لتطوير قدراتها خصوصا في مجال العلوم التطبيقية والفنية ، وهو الأمر الذي لن يتم بدون توسيع فرصها في الحصول على هذا النوع من التعليم ، حتى تصل نوعية المهارات لديها إلى مرحلة التوازن ، والذي سيكون له مردود إيجابي على عملية إحلال العمالة النسائية في المستقبل، والذي يتوقع أن تحقق معدلات مشاركة توازي مشاركة الذكور، خصوصا وأن معدلات نموها تفوق معدلات نمو قوة العمل الذكورية .

وتوصلت الدراسة إلى ان نصيب المرأة في مجال الفرص الاقتصادية يقل كثيرا عن نصيب الرجل ، كما كشفت الدراسة عن انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس وتماثل قيمته في المجتمعات التي تشهد تنمية بشرية متوسطة ، الأمرالذي يدل على أن هناك فروقا في الاستفادة من الفرص الإنمائية بين الجنسين، أما بالنسبة لعملية تمكين المرأة من المشاركة السياسية والاجتماعية ، فقد كشف التحليل عن مجموعة من المعوقات تواجهها المرأة في مجال التأهيل والتوظيف والمشاركة،وتلعب التوجيهات الاجتماعية دورا أساسيا في تحديد نوعية القدرات التي يمكن للمرأة أن تكتسبها ، وأنماط المهن التي يمكن أن تعمل بها ، وطبيعة مشاركتها في خدمة مجتمعها ، بدون أن تتاح لها فرصة الاختيار في كل المجالات السابقة، فالمجتمع يحدث تطورات كمية في القدرات ولكنها قدرات ناقصة ، وتمكين ناقص ، الأمر الذي

لن يؤدي إلى تدعيم دورها في مجال خدمة مجتمعها ، وإذا لم تكن هناك قيود رسمية إلا أن القيود غير الرسمية أكثر عمقا وأكبر تأثيرا في مسيرة المرأة .

وتقدم الدراسة استراتيجية لإعادة التوازن إلى دور المرأة في بناء التنمية ، تتناول تطوير السياسات التربوية والتأهيلية لتعزيز قدرات المرأة القطرية ، وتحقق تساوي الفرص أو الإنصاف بين الجنسين ، وتسهم في تمكين المرأة من دعم دورها في تنمية مجتمعها ، فالمرأة لا تستطيع أن تمارس دورها التنموي بدون أن تحقق تنمية ذاتها أولا ، وإذا لم تدعمها أو تساعدها بيئتها الاجتماعية.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة دور المرأة الاجتماعي في دولة قطر من زوايا متعددة، مع التركيز على تمكينها الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي، وتأثيره على عملية صنع القرار،غالباً ما ربطت هذه الدراسات بين تقدم المرأة وتحقيق أهداف التنمية الوطنية، مثل رؤية قطر الوطنية 2030، لكنها أظهرت ثغرات في الربط المباشر بقوة الدولة ككل (مثل الاستقرار الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي).

ركزت كثير من الدراسات على مؤشرات التمكين التقليدية: التعليم، المشاركة في سوق العمل، التمثيل النيابي والحكومي، ومستويات الوعي السياسي، برزت نتائج تربط بين ارتفاع مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والتعليمية وبين تحسّن بعض مؤشرات صنع القرار المؤسسي (لكن العلاقة ليست خطية دائماً)، تناولت أدبيات واسعة الأطر القانونية والسياسات الحكومية (قوانين الأسرة، سياسات التوظيف، برامج التمكين)، وقيّمت أثرها على فرص النساء في الوصول إلى مواقع صنع القرار، أظهرت دراسات

نوعية أنّ القواعد الاجتماعية والثقافية (الأدوار التقليدية، الشبكات العائلية، الضغوط المجتمعية) لا تزال تشكّل عائقاً مهماً رغم التحسن التشريعي.

ما تقدمه الدراسة الحالية وكيف تختلف عن الدراسات السابقة:

تقدم الدراسة الحالية "الدور الاجتماعي للمرأة وأثره في صناعة القرار وقوة الدولة: قطر أنموذجاً" إسهاماً جديداً من خلال التركيز المتكامل على الدور الاجتماعي للمرأة كعامل أساسي في تعزيز قوة الدولة، مع الربط بين الجوانب الثقافية، الاقتصادية، والسياسية، على عكس الدراسات السابقة التي تركزت على التمكين العام أو العوائق الثقافية دون تحليل شامل للتأثير على قوة الدولة، توفر هذه الدراسة:

بيانات حديثة ومنهجية مختلطة: تعتمد على استطلاعات رأي حديثة (حتى 2025) ومقابلات مع نساء في مناصب قيادية، بالإضافة إلى تحليل كمي لمؤشرات مثل نسبة المشاركة في صنع القرار (مثل 13.8% في المناصب القيادية حسب بيانات سابقة، مع تحديثها)، هذا يختلف عن الدراسات السابقة التي كانت أكثر تركيزاً على النوعي أو التاريخي.

ربط مباشر بقوة الدولة حيث تثبت الدراسة كيف يعزز دور المرأة الاجتماعي (مثل في التعليم والأسرة) من الاستقرار الاجتماعي والابتكار الاقتصادي، مما يساهم في قوة قطر كدولة (مثل زيادة الإنتاجية بنسبة تصل إلى 20% عبر مشاركة أكبر للنساء، بناءً على نماذج اقتصادية). هذا الربط غائب في معظم الدراسات السابقة، التي ركزت على التمكين الفردي دون النظر في التأثير الوطني.

تقترح نموذجاً لتكامل السياسات، مثل برامج تدريبية مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز المشاركة في صنع القرار، مع التركيز على تغيير الثقافة القبلية، هذا

يختلف عن التوصيات العامة في الدراسات السابقة، مثل رفع النسب فقط، حيث تركز الدراسة الحالية على التنفيذ القابل للقياس.

الاختلاف الرئيسي يكمن في الشمولية بينما كانت الدراسات السابقة وصفية وتركز على العوائق، فإن هذه الدراسة تحليلية وتطبيقية، مع النظر في التغييرات ما بعد 2020 (مثل تأثير جائحة كوفيد على دور المرأة)، مما يجعلها أكثر صلة بالواقع الحالي ومساهمة في بناء قوة الدولة المستدامة.

النتائج :

– شهدت قطر زيادة في تمثيل النساء في مناصب القرار، حيث يشغلن 30% من المناصب الإدارية العليا، بما في ذلك تعيين أربع نساء في مجلس الشورى لأول مرة عام 2017، وارتفاع عدد السفيرات إلى 90، مما يعزز الصورة الدولية لقطر ويساهم في قوتها الدبلوماسية. كما أن مشاركتهن في الانتخابات المحلية بلغت 47% عام 1998، مع فوز اثنتين في مجالس بلدية عام 2015، مما يعكس دوراً اجتماعياً متزايداً في صناعة القرار المحلي.

– يعمل 92% من النساء القطريات النشيطات اقتصادياً في القطاع العام، مما يوفر استقراراً وظيفياً ويرفع معدلات المشاركة إلى 37% للفئة العمرية 25–29 عاماً، مساهماً في تعزيز القوة الاقتصادية للدولة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، يعانين من فجوة في الرضا الوظيفي (52.7% مقابل 60.9% للرجال)، بسبب الضغوط العائلية، مما يحد من تأثيرهن على القرارات الاستراتيجية.

– تواجه النساء قيوداً ثقافية مثل الضغوط العائلية والتوقعات التقليدية (مثل دور الرعاية الأسرية)، بالإضافة إلى "الواسطة" في الشبكات الاجتماعية الذكورية، مما يؤدي إلى تمثيل منخفض في المناصب القيادية (5.7% فقط في الإدارة العليا عام 2015). كما أن نقص الوعي السياسي مرتفع، حيث لا تعرف 36% من النساء الأعضاء النساء في المجلس البلدي المركزي، مما يقلل من تأثيرهن على قوة الدولة.

– يساهم الدور الاجتماعي للمرأة في تعزيز التماسك الأسري والاقتصادي، حيث يمكن أن يرفع مشاركتها الناتج المحلي الإجمالي، لكن الحواجز مثل العنف الأسري (الذي

انخفض بفضل حملات التوعية) والتحيزات الجندرية تحول دون استغلال كامل لإمكانياتها في صناعة القرار الوطني والدولي.

– أظهرت الدراسات إثنوغرافية تفاعلاً إيجابياً بين الثقافة التقليدية والحديثة، حيث ترى 80% من المشاركات الإسلام كمحفز للعمل، لكن الضغوط الثقافية تؤدي إلى "متلازمة الدجال" لدى النساء المتعلمات.

التوصيات:

– إدخال حصص مؤقتة للنساء في الانتخابات والمناصب القيادية، مع تطوير برامج تدريبية للقيادة النسائية لزيادة تمثيلهن في اللجان السياسية والاقتصادية، مما يعزز قوة الدولة من خلال تنويع الآراء.

– توسيع سياسات الإجازات الأبوية والأمومية، وتوفير حضانات وخيارات عمل مرنة، لتقليل الضغط الاجتماعي وتعزيز الرضا الوظيفي، مع التركيز على النساء المطلقات أو الأرامل.

– إطلاق حملات إعلامية وتوعوية لتغيير الصور النمطية الجندرية، وتجريم العنف الأسري بشكل أكثر صرامة مع إنشاء آليات دعم نفسية وقانونية، لتمكين النساء من المشاركة الكاملة في القرارات الاجتماعية والوطنية.

– تطبيق قوانين الموارد البشرية الشفافة للترقيات والتوظيف، وإنشاء شبكات نسائية مستقلة للوصول إلى "الواسطة"، مع جمع بيانات جندرية مفصلة لمراقبة التقدم وتعزيز الشراكات الإقليمية في دول الخليج.

– تعزيز سلطة المجلس البلدي المركزي وغيره من الهيئات لجعلها أكثر جاذبية سياسياً، مع تشجيع الوعي السياسي من خلال حملات حكومية ومبادرات أسفل–لأعلى، لربط الدور الاجتماعي للمرأة بقوة الدولة المستدامة.

المراجع

(1)فاروق إسماعيل، "التغير الثقافي والإجتماعي في المجتمع القطري: عوامله وابعادة، ورقة قدمت الى: ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين ١٩٥ – ٢٢/٧/١٤٠٩ هـ ، ٢٥ –٢٨/٢/١٩٨٩م، ٢ ج (الدوحة جامعة قطر، (١٩٩١)، ص ١١٩ و ٢٧١.

(2) لمياء محسن محمد، استخدامات النخبة الأكاديمية الإعلامية لشبكات التواصل الاجتماعي والاشباعات المتحققة منها، رسالة دكتوراه، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام 2015، ص ص 69–70.

(3)محمد الفاتح حمدي، استخدامات النخبة للصحافة الإلكترونية وانعكاساتها على مقروئية الصحف الورقية، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات العامة، جامعة باتنة، 2009، ص 35.

4(He Li, "The Role of Think Tanks in Chinese Foreign Policy", Problems of Post-Communism, Vol. 49, No. 2, March/April 2002, pp.38-39.

(5)منيرة أحمد فخرو: موقع الحركة النسوية فى مؤسسات المجتمع المدنى فى الكويت والبحرين والإمارات، عالم الفكر، السنة 27، العدد 3 (كانون الثانى/يناير – آذار/مارس 1999م)، ص 127.

(6) اعتمدنا فى هذا التحليل لأوضاع المرأة فى قطر على تلك الدراسة القيمة والحلقة النقاشية التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: المرأة الخليجية إلى أين؟: أنظر: ميثاء سالم الشامسي: واقع المرأة الخليجية ومحدداته: (بيروت، المستقبل العربى، العدد 273، نوفمبر 2001م)، ص 80.

(7) جامعة الدول العربية، التقرير العربي الموحد لمتابعة الإنجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (القاهرة): الجامعة، الأمانة العامة للشؤون الإجتماعية والثقافية إدارة شؤون المرأة والأسرة، 2000).

(8) الشيخة الدكتورة/ منى سحيم حمد آل ثانى , هى رائدة أكاديمية بوصفها أول باحثة خليجية تحصل على درجة الماجستير فى مجال: "السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج العربى" من واقع سجلات الحكومة الأمريكية, ثم الدكتوراة عن "سياسة الدفاع البريطانية فى الشرق الأوسط" بعد أن كانت مثل هذه الدراسات مسكوت عنها فى الأوساط البحثية والعلمية الخليجية تحديداً, وكانت حكراً على باحثين غير خليجيين، ثم قدمت ترجمة رائعة للكتاب المهم عن: **"Arabia, the Gulg and the west"** لمؤلفه: J.B. Kelly عن الخليج والغرب.

(9) الشيخة الدكتورة/ منى سحيم حمد آل ثانى , هى رائدة أكاديمية بوصفها أول باحثة خليجية تحصل على درجة الماجستير فى مجال: "السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج العربى" من واقع سجلات الحكومة الأمريكية, ثم الدكتوراة عن "سياسة الدفاع البريطانية فى الشرق الأوسط" بعد أن كانت مثل هذه الدراسات مسكوت عنها فى الأوساط البحثية والعلمية الخليجية تحديداً, وكانت حكراً على باحثين غير خليجيين، ثم قدمت ترجمة رائعة للكتاب المهم عن: **"Arabia, the Gulg and the west"** لمؤلفه: **J.B. Kelly** عن الخليج والغرب.

(10) صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد الثاني، 2009).

(11) فاتن حسين ،2019،بعنوان " الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، كلية القانون الكويتية العالمية، مج7, ع27، 2019.

(12) إسراء المفتاح ، المرأة في ظل سياسات التنمية...حالة قطر،مركز الخليج لسياسات التنمية ، 2016.

(13) نورص غصاب عبود ، المرأة القطرية ما بين السياسة والاقتصاد: دراسة تاريخية، مجلة الدراسات المستدامة ،الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة،العراق ، 2022.

(14) مى محمد حمد ال خليفة ، سياسة تمكين المرأة القطرية كمدخل لتحسين الرضا الوظيفي (دراسة حالة: وزارة العدل القطرية" ، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 39، العدد 3 – الرقم المسلسل للعدد 3، يوليو 2021.

(15) محمد معيض عبدالله ، تطور دور المرأة في قطر " بين التهميش والانخراط في المجتمع حتى أوائل القرن الواحد والعشرين"، حوليات كلية الأداب ،جامعة عين شمس ،المجلد 52، العدد 1 الرقم المسلسل للعدد 1،يناير– مارس (أ) يناير 2024،الصفحة 474–456.

(16) أماني بشير سعيد عثمان ، " أثر الدبلوماسية الرياضية في تنفيذ السياسة الخارجية القطرية 2003 – 2023، المركز الديمقراطى العربى ، 2024.

(17) طارق عبدالوهاب محمد،سياسة قطر الخارجية فى القوة الناعمة "1995–2017"،مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية ، المجلد التاسع ،العدد الثامن والأربعون ،نوفمبر 2024.